

معييار المحاسبة الدولي ٣٨ الأصول غير الملموسة

الهدف

١ هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم التعامل معها – على وجه التحديد – في معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تثبت أصلاً غير ملموس عندما، وعندما فقط، تُستوفي ضوابط محددة. يحدد المعيار – أيضاً – كيف يُقاس المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة ويتطلب إفصاحات محددة عن الأصول غير الملموسة.

النطاق

- ٢ يجب أن يُطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، باستثناء:
- (أ) الأصول غير الملموسة التي تقع ضمن نطاق معيار آخر؛
 - (ب) الأصول المالية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض"؛
 - (ج) إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقييم (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٦ "استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها")؛
 - (د) الإتفاق على تطوير واستخراج المعادن، والنفط، والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المشابهة.
- ٣ عندما يحدد معيار آخر المحاسبة عن نوع محدد لأصل غير ملموس، فيجب على المنشأة أن تطبق ذلك المعيار بدلاً من المعيار المائل. فعلى سبيل المثال، لا ينطبق هذا المعيار على:
- (أ) الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها من قبل المنشأة للبيع في السياق العادي للأعمال (انظر معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون").
 - (ب) أصول الضريبة المؤجلة (انظر معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل").
 - (ج) عقود الإيجار للأصول غير الملموسة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار".
 - (د) الأصول الناشئة عن منافع الموظفين (انظر معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظف").
 - (هـ) الأصول المالية الوارد تعريفها في معيار المحاسبة الدولي ٣٢. وقد تم تناول إثبات وقياس بعض الأصول المالية في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة"، ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ "القوائم المالية المنفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاركات المشتركة".
 - (و) الشهرة المتحصل عليها ضمن عملية تجميع أعمال (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال").
 - (ز) العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين".
 - (ح) الأصول غير الملموسة غير المتداولة المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُدرجة ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة".
 - (ط) الأصول الناتجة من العقود مع العملاء التي تم إثباتها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".
- ٤ قد تُضمن بعض الأصول غير الملموسة في، أو على، كيان مادي مثل قرص مدمج (في حالة برنامج الحاسب الآلي)، أو وثيقة نظامية (في حالة ترخيص أو براءة اختراع) أو فيلم. وعند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجة الأصل الذي يتضمن عناصر غير ملموسة ولموسة – معاً – بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٦ "العقارات والألات والمعدات"، أو على أنه أصل غير ملموس بموجب هذا المعيار، تستخدم المنشأة الاجتهاد الشخصي لتقدير أي عنصر يُعد أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، يُعد برنامج الحاسب الآلي، لمعدة آلية تعمل بالتحكم الآلي ولا يمكن أن تعمل بدون هذا البرنامج المحدد، جزءاً لا يتجزأ من الحاسب الآلي المتعلق به ويُعالج على أنه عقارات وألات ومعدات. وتتنطبق المعالجة ذاتها على نظام التشغيل لحاسب آلي. وعندما لا يكون البرنامج جزءاً لا يتجزأ من الحاسب الآلي المتعلق به، فإنه يُعالج على أنه أصل غير ملموس.
- ٥ ينطبق هذا المعيار على، من بين أشياء أخرى، الإتفاق على الإعلان، والتدريب، والإعداد والتجهيز للتشغيل، وأنشطة البحث والتطوير. وتُوجه أنشطة البحث والتطوير إلى تطوير المعرفة. بناءً عليه، وبالرغم من أنه قد ينتج عن هذه الأنشطة أصل له كيان مادي (مثل نموذج أولي)، فإن العنصر المادي للأصل يُعد ثانوياً لمكونه غير الملموس، أي المعرفة الكامنة فيه.

- ٦ الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص لبنود مثل أفلام الصورة المتحركة، وتسجيلات الفيديو، والمسرحيات، والمخطوطات، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر تقع ضمن نطاق هذا المعيار، وتستثنى من نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ .
- ٧ قد تحدث استثناءات من نطاق معيار ما عندما تكون الأنشطة أو المعاملات متخصصة – إلى حد بعيد – بحيث أنه ينشأ عنها قضايا محاسبية قد يلزم التعامل معها بطريقة مختلفة. تنشأ مثل تلك القضايا عند المحاسبة عن الإنفاق على استكشاف أو تطوير واستخراج النفط والغاز وركاز المعادن في الصناعات الاستخراجية وفي حالة عقود التأمين. بناءً عليه، لا ينطبق هذا المعيار على الإنفاق على مثل تلك الأنشطة والعقود. وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على الأصول غير الملموسة الأخرى المستخدمة (مثل برنامج الحاسب الآلي)، والنفقات الأخرى التي يتم تحملها (مثل تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، في الصناعات الاستخراجية أو من قبل المؤمنين.

التعريفات

- ٨ تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:
- الإطفاء** هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي.
- الأصل** هو مورد:
- (أ) مُسيطر عليه من قبل منشأة نتيجة لأحداث سابقة؛
- (ب) يتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه إلى المنشأة.
- المبلغ الدفترى** هو المبلغ الذي تُثبت به المنشأة الأصل في قائمة المركز المالي بعد طرح أي مجمع إطفاء ومجمع خسائر الهبوط في قيمته.
- التكلفة** هي مبلغ النقد أو مبادلات النقد المدفوع أو القيمة العادلة لعوض آخر قُدم لإقتناء أصل في وقت إقتنائه أو تشييده، أو، عندما يكون منطبقاً، المبلغ المنسوب لذلك الأصل عند إثباته – بشكل أولي – وفقاً لمتطلبات محددة لمعايير دولية أخرى للتقرير المالي، مثل المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس السهم".
- المبلغ القابل للاستهلاك** هو تكلفة الأصل، أو مبلغ آخر حل محل التكلفة، مطروحاً منه قيمة المتبقية.
- التطوير** هو تطبيق نتائج بحث أو معرفة أخرى على خطة أو تصميم لإنتاج مواد خام، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو محسنة – بشكل جوهري، وذلك قبل البدء في الإنتاج التجاري أو الاستخدام.
- القيمة الخاصة بالمنشأة** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للأصل وعن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي أو التي تتوقع أن تتحملها عند تسوية التزام.
- القيمة العادلة** هي السعر الذي سيستلم لبيع أصل أو سيدفع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة").
- خسارة الهبوط** هي المبلغ الذي يزيد به المبلغ الدفترى لأصل عن المبلغ الممكن استرداده منه.
- الأصل غير الملموس** هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس.
- الأصول النقدية** هي أموال محتفظ بها، وأصول ستستلم، في شكل مبالغ نقدية ثابتة أو يمكن تحديدها.
- البحث** هو دراسة أصلية ومخططة تُنفذ مع توقع اكتساب فهم ومعرفة علمية أو فنية جديدة.
- القيمة المتبقية** لأصل غير ملموس هي المبلغ المقدر الذي ستحصل عليه المنشأة – في الوقت الحالي – من استبعاد الأصل، بعد طرح التكاليف المقدرة للاستبعاد، وذلك إذا كان الأصل – بالفعل – في العمر وبالحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي.
- العمر الإنتاجي** هو:
- (أ) الفترة التي يتوقع أن يكون الأصل خلالها متاحاً للاستخدام من قبل المنشأة؛ أو
- (ب) عدد وحدات الإنتاج، أو ما شابهها، المتوقع أن تحصل عليها المنشأة من الأصل.

الأصول غير الملموسة

- ٩ تتفق المنشآت – عادةً – موارد، أو تتحمل التزامات، عند اقتناء موارد غير ملموسة، أو عن تطويرها، أو الحفاظ عليها أو تحسينها مثل المعرفة العلمية أو الفنية، وتصميم وتطبيق عمليات أو نظم جديدة، والترخيص، والملكية الفكرية، ومعرفة السوق والعلامات التجارية (بما في ذلك أسماء العلامة وعناوين النشر). ومن الأمثلة الشائعة للبند المشمولة بهذه العناوين العريضة برنامج الحاسب الآلي، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف

والنشر، وأفلام الصورة المتحركة، وقوائم العملاء، وحقوق خدمة الرهن العقاري، وتراخيص الصيد، وحصص الاستيراد، والامتيازات، والعلاقات بالعملاء أو الموردين، وولاء العملاء، والنصيب من السوق وحقوق التسويق.

١٠ لا تستوفي جميع البنود الموضحة في الفقرة ٩ تعريف الأصول غير الملموسة، أي القابلية للتحديد، والسيطرة على مورد، ووجود منافع اقتصادية مستقبلية. وعندما لا يستوفي بند يقع ضمن نطاق هذا المعيار تعريف الأصول غير الملموسة، تُثبت النفقة اللازمة لإقتنائه أو لتوليده – داخلياً – على أنها مصروف عند تحملها. وبالرغم من ذلك، عندما يُقتنى البند ضمن عملية تجميع أعمال، فإنه يشكل جزءاً من الشهرة المثبتة في تاريخ الاستحواذ (انظر الفقرة ٦٨).

القابلية للتحديد

١١ يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد لتمييزه عن الشهرة. وتُعد الشهرة المثبتة ضمن عملية تجميع أعمال أصلاً يعبر عن المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مُقتناة ضمن عملية تجميع أعمال والتي لا تُحدد – بشكل منفرد – ولا تُثبت – بشكل منفصل. وقد تنتج المنافع الاقتصادية المستقبلية عن التفاعل بين الأصول المُقتناة القابلة للتحديد أو عن الأصول التي لا تُؤهل – بشكل منفرد – للإثبات في القوائم المالية.

١٢ يكون الأصل قابلاً للتحديد عند أي مما يلي:

- (أ) يكون قابلاً للانفصال، أي قابلاً أن يفصل عن المنشأة أو يُجتزأ منها، وأن يُباع أو يحول، أو يرخس أو يُؤجر، أو تتم مبادلتها، إما بشكل منفرد أو مع عقد ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد، بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تنوي عمل ذلك أم لا؛ أو
- (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو قابلة للانفصال عن المنشأة أو عن حقوق والتزامات أخرى.

السيطرة

١٣ تسيطر المنشأة على أصل عندما يكون لديها السلطة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من المورد الرئيس، ولتقييد حصول الآخرين على تلك المنافع. وتتبع قدرة المنشأة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول غير الملموسة – عادةً – من الحقوق النظامية التي تكون واجبة النفاذ في محكمة نظامية. وفي غياب الحقوق النظامية، يكون التدليل على السيطرة أكثر صعوبة. وبالرغم من ذلك، لا يُعد وجوب النفاذ النظامي للحق شرطاً ضرورياً للسيطرة نظراً لأن المنشأة قد تكون قادرة أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية بطريقة أخرى.

١٤ قد تنشأ عن معرفة السوق والمعرفة الفنية منافع اقتصادية مستقبلية. وتسيطر المنشأة على تلك المنافع عندما تكون المعرفة، على سبيل المثال، محمية بموجب حقوق نظامية مثل حقوق التأليف والنشر، أو بموجب تقييد باتفاق تجاري (حيثما يكون مسموحاً به)، أو بموجب إلزام نظامي للموظفين بالحفاظ على السرية.

١٥ قد يكون لدى المنشأة فريق من الموظفين المهرة، وقد تكون قادرة على تحديد مهارات إضافية للموظفين تؤدي إلى منافع اقتصادية مستقبلية من التدريب. ويمكن أن تتوقع المنشأة – أيضاً – أن الموظفين سوف يستمرون في جعل مهاراتهم متاحة للمنشأة. وبالرغم من ذلك، يكون للمنشأة – عادةً – سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الناشئة عن فريق من الموظفين المهرة وعن التدريب بحيث تستوفي تلك العناصر تعريف الأصل غير الملموس. ولسبب مشابه، من غير المحتمل أن تستوفي مهبة إدارية أو فنية محددة تعريف الأصل غير الملموس، ما لم تكن محمية بموجب حقوق نظامية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها، وتستوفي – أيضاً – الاجزاء الأخرى من التعريف.

١٦ قد يكون لدى المنشأة ملف للعملاء أو نصيب من السوق، ونظراً لجهودها في بناء علاقات مع العملاء وولائهم، تتوقع أن العملاء سوف يستمرون في المتاجرة مع المنشأة. وبالرغم من ذلك، وفي غياب حقوق نظامية للحماية، أو طرق أخرى للسيطرة على العلاقات مع العملاء أو ولاء العملاء للمنشأة، يكون للمنشأة – عادةً – سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المتوقعة من العلاقات مع العملاء وولائهم، (مثل ملف العملاء، والانصبه من السوق، والعلاقات مع العملاء وولاء العملاء) بحيث تستوفي تلك العناصر تعريف الأصول غير الملموسة. وفي غياب حقوق نظامية لحماية العلاقات مع العملاء، توفر المعاملات التبادلية لنفس العلاقات غير التعاقدية مع العملاء أو ما شابهها (بخلاف التي تُعد جزءاً من عملية تجميع أعمال) دليلاً على أن المنشأة – مع ذلك – قادرة على أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من العلاقات مع العملاء. ونظراً لأن مثل تلك المعاملات التبادلية توفر – أيضاً – دليلاً على أن العلاقات مع العملاء قابلة للانفصال، فإن هذه العلاقات مع العملاء تستوفي تعريف الأصل غير الملموس.

المنافع الاقتصادية المستقبلية

١٧ يمكن أن تشمل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من أصل غير ملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات، أو فورات في التكلفة، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل من قبل المنشأة. فعلى سبيل المثال، قد يخفض استخدام الملكية الفكرية في عملية إنتاج من تكاليف الإنتاج المستقبلية بدلاً من أن يزيد من الإيرادات المستقبلية.

الإثبات والقياس

- ١٨ يتطلب إثبات بند على أنه أصل غير ملموس من المنشأة أن تُدلل على أن البند يستوفي:
- (أ) تعريف الأصل غير الملموس (انظر الفقرات ٨-١٧)؛
- (ب) ضوابط الإثبات (انظر الفقرات ٢١-٢٣).
- ينطبق هذا المتطلب على التكاليف التي تم تحملها - بشكل أولي - لإقتناء أصل غير ملموس، أو توليده داخلياً، وتلك التي تم تحملها - لاحقاً - للإضافة إليه أو لاستبدال جزء منه، أو لخدمته.
- ١٩ تتناول الفقرات ٢٥-٣٢ تطبيق ضوابط الإثبات على الأصول غير الملموسة المُقتناة - بشكل منفصل، وتتناول الفقرات ٣٣-٤٣ تطبيقها على الأصول غير الملموسة المُقتناة ضمن عملية تجميع أعمال. وتتناول الفقرة ٤٤ القياس الأولي للأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق منحة حكومية، وتتناول الفقرات ٤٥-٤٧ مبادلات الأصول غير الملموسة، وتتناول الفقرات ٤٨-٥٠ معالجة الشهرة المُتولدة داخلياً. وتتناول الفقرات ٥١-٦٧ القياس والإثبات الأولي للأصول غير الملموسة المُتولدة داخلياً.
- ٢٠ من طبيعة الأصول غير الملموسة أنه، في كثير من الحالات، لا توجد إضافات لمثل هذا الأصل أو استبدالات لجزء منه. ووفقاً لذلك، على الأرجح أن تحافظ معظم النفقات اللاحقة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في أصل غير ملموس موجود، بدلاً من أن تستوفي تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، يكون من الصعب - غالباً - أن تُنسب النفقة اللاحقة - بشكل مباشر - إلى أصل غير ملموس معين وليس إلى الأعمال ككل. وبناءً عليه، فإن من النادر جداً أن تُثبت ضمن المبلغ الدفترى لأصل نفقة لاحقة - نفقة تم تحملها بعد الإثبات الأولي لأصل غير ملموس تم اقتناؤه أو بعد اكتمال أصل غير ملموس تم توليده داخلياً. واتساقاً مع الفقرة ٦٣، يُثبت - عادةً - ضمن الربح أو الخسارة النفقة اللاحقة - عند تحملها - على العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبند المشابهة في الجوهر (سواء مُقتناة خارجياً أو مُتولدة داخلياً). وذلك نظراً لأنه لا يمكن تمييز مثل هذه النفقة عن نفقة لتطوير الأعمال ككل.
- ٢١ يجب أن يُثبت أصل غير ملموس عندما - وعندما فقط:
- (أ) يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي تعود إلى الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة؛
- (ب) يمكن قياس تكلفة الأصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ٢٢ يجب على المنشأة أن تقدر احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة باستخدام افتراضات معقولة لها ما يدعمها، والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل.
- ٢٣ تستخدم المنشأة الاجتهاد الشخصي لتقدير درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعود إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي، مع إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.
- ٢٤ يجب أن يُقاس الأصل غير الملموس - بشكل أولي - بالتكلفة.

الإقتناء المنفصل

- ٢٥ عادة، سوف يعكس السعر الذي تدفعه منشأة لتقتني - بشكل منفصل - أصلاً غير ملموس التوقعات بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة. وبعبارة أخرى، تتوقع المنشأة أن يكون هناك تدفق داخلياً من المنافع الاقتصادية، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية، والوارد في الفقرة ٢١(أ)، مُستوفى - دائماً - للأصول غير الملموسة التي تُقتنى - بشكل منفصل.
- ٢٦ بالإضافة إلى ذلك، يمكن - عادةً - أن تُقاس تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه - بشكل منفصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويكون هذا هو الحال - بشكل خاص - عندما يكون عوض الشراء في شكل نقد أو أصول نقدية أخرى.
- ٢٧ تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه بشكل منفصل:
- (أ) سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات؛
- (ب) أي تكلفة تعود - بشكل مباشر - إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.
- ٢٨ ومن أمثلة التكاليف التي تعود - بشكل مباشر - إلى الأصل:
- (أ) تكاليف منافع الموظف (كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي ١٩) والتي تنشأ - بشكل مباشر - عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛

(ب) الأتعاب المهنية التي تنشأ – بشكل مباشر – عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛

(ج) تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل – بشكل سليم.

٢٩ ومن أمثلة النفقات التي لا تُعد جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس:

(أ) تكاليف تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الإعلان والترويج)؛

(ب) تكاليف مباشرة الأعمال في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين)؛

(ج) التكاليف الإدارية والعمومية الأخرى.

٣٠ يتوقف إثبات التكاليف ضمن المبلغ الدفترى للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا تُدرج التكاليف التي تم تحملها عند استخدام أصل غير ملموس، أو نقله من مكان إلى آخر، ضمن المبلغ الدفترى لذلك للأصل. فعلى سبيل المثال، لا تُدرج التكاليف التالية ضمن المبلغ الدفترى للأصل غير الملموس:

(أ) التكاليف التي تم تحملها بينما الأصل قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة ولم يُستخدم بعد؛

(ب) خسائر التشغيل الأولي، مثل تلك التي يتم تحملها إلى أن ينمو الطلب على مخرجات الأصل.

٣١ تحدث بعض العمليات فيما يتعلق بتطوير أصل غير ملموس، ولكنها لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. قد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن دخل العمليات العرضية، والمصروفات المتعلقة به، تُثبت – مباشرة – ضمن الربح أو الخسارة، وتُضمن في تصنيفات الدخل والمصروف المتعلقة بهما.

٣٢ إذا تم تأجيل الدفع مقابل أصل غير ملموس، لما يتجاوز مدد الائتمان العادية، فإن تكلفته هي مُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين مُعادل السعر النقدي وإجمالي المدفوعات على أنه فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم تُرسل مثل هذه الفائدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٣ "تكاليف الاقتراض".

الاقتناء كجزء من عملية تجميع أعمال

٣٣ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال"، عندما يُقتنى أصل غير ملموس ضمن عملية تجميع أعمال، تكون تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ. وسوف تعكس القيمة العادلة للأصل غير الملموس توقعات المشاركين في السوق في تاريخ الاستحواذ بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة. وبعبارة أخرى، تتوقع المنشأة أن يكون هناك تدفقاً داخلياً من المنافع الاقتصادية، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية، والوارد في الفقرة ٢١(أ)، مستوفى – دائماً – للأصول غير الملموسة المكتتة ضمن عملية تجميع أعمال. وعندما يكون الأصل، الذي تم اقتنائه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالتالي، يُعد ضابط القياس الذي يمكن الاعتماد عليه، والوارد في الفقرة ٢١(ب)، مستوفى – دائماً – للأصول غير الملموسة المكتتة ضمن عمليات تجميع أعمال.

٣٤ وفقاً لهذا المعيار والمعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنفوخ في ٢٠٠٨)، تُثبت المنشأة المستحوذ في تاريخ الاستحواذ – بشكل منفصل عن الشهرة – أصلاً غير ملموس للمنشأة المستحوذ عليها، بغض النظر عما إذا كان قد تم إثبات الأصل من قبل المنشأة المستحوذ عليها قبل عملية تجميع الأعمال أم لا. ويعني هذا أن تثبت المنشأة المستحوذ مشروفاً جاريّاً للبحث والتطوير للمنشأة المستحوذ عليها على أنه أصل – بشكل منفصل عن الشهرة – عندما يستوفي المشروع تعريف الأصل غير الملموس. ويستوفي مشروع جارٍ للبحث والتطوير للمنشأة المستحوذ عليها تعريف الأصل غير الملموس عندما:

(أ) يستوفي تعريف الأصل؛

(ب) يكون قابلاً للتحديد، أي يكون قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى.

أصل غير ملموس تم اقتنائه ضمن عملية تجميع أعمال

٣٥ عندما يكون الأصل غير الملموس، الذي تم اقتنائه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وفي حالة وجود نطاق من المخرجات المحتملة باحتمالات مختلفة للتقديرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس، فإن درجة عدم التأكد تدخل في قياس القيمة العادلة للأصل.

٣٦ قد يكون الأصل غير الملموس، الذي تم اقتنائه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال، ولكن – فقط – مع عقد ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد. وفي مثل هذه الحالات، تُثبت المنشأة المستحوذ الأصل غير الملموس – بشكل منفصل عن الشهرة – ولكن مع البند ذي العلاقة.

٣٧ يمكن للمنشأة المستحوذة أن تثبت مجموعة من الأصول غير الملموسة المتكاملة على أنها أصل واحد شريطة أن يكون للأصول المنفردة أعمار إنتاجية متشابهة. على سبيل المثال، يُستخدم مصطلح "العلامة" ومصطلح "إسم العلامة" – غالباً – على أنهما مرادفات للعلامات التجارية والعلامات الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن الأولى هي مصطلحات تسويقية عامة والتي تُستخدم – عادةً – للإشارة إلى مجموعة من الأصول المتكاملة مثل العلامة التجارية (أو علامة الخدمة) وما يتعلق بها من اسم تجاري، وصيغ، ووصفات وخبرة تكنولوجية.

٣٨–

٤١ [حُذفت]

الإنفاق اللاحق على مشروع بحث وتطوير تحت الإعداد تم اقتناؤه

٤٢ نفقة البحث أو التطوير التي:

(أ) تتعلق بمشروع بحث أو تطوير تحت الإعداد تم اقتناؤه – بشكل منفصل – أو ضمن عملية تجميع أعمال، ومُثبت على أنه أصل غير ملموس؛

(ب) ويتم تحملها بعد اقتناء ذلك المشروع

يجب المحاسبة عنها وفقاً للفقرات ٥٤–٦٢.

٤٣ إن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات ٥٤–٦٢ يعني أن النفقة اللاحقة على مشروع جارٍ للبحث أو التطوير تم اقتناؤه – بشكل منفصل – أو ضمن عملية تجميع أعمال ومُثبت على أنه أصل غير ملموس:

(أ) تُثبت على أنها مصروف عند تحملها، إذا كانت نفقة على البحث؛

(ب) تُثبت على أنها مصروف عند تحملها، إذا كانت نفقة على التطوير والتي لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة ٥٧ على أنها أصل غير ملموس؛

(ج) تُضاف إلى المبلغ الدفترى لمشروع جارٍ تم اقتناؤه للبحث أو التطوير، إذا كانت نفقة على التطوير والتي تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة ٥٧.

الاقتناء عن طريق منحة حكومية

٤٤ في بعض الحالات، قد يُقتنى أصل غير ملموس بدون مقابل، أو مقابل عوض اسمي، عن طريق منحة حكومية. وقد يحدث هذا عندما تحول حكومة، أو تخصص لمنشأة أصولاً غير ملموسة مثل حقوق الهبوط بالمطار، أو تراخيص لتشغيل محطات الراديو أو التلفزيون، أو تصاريح أو حصص الاستيراد أو حقوق للحصول على الموارد المقيمة الأخرى. وطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٠ "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية"، يمكن للمنشأة أن تختار أن تثبت كلاً من الأصل غير الملموس والمنحة – بشكل أولي – بالقيمة العادلة. أما إذا اختارت المنشأة ألا تُثبت الأصل – بشكل أولي – بالقيمة العادلة، فإن المنشأة تُثبت الأصل – بشكل أولي – بمبلغ إسمي (المعالجة الأخرى المسموح بها بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٠) مضافاً إليها أي نفقة تعود – بشكل مباشر – إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.

مبادلات الأصول

٤٥ قد يُقتنى واحد أو أكثر من الأصول غير الملموسة في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. ويشير النقاش التالي – فقط – إلى مبادلة أصل غير نقدي واحد بآخر، ولكنه ينطبق – أيضاً – على جميع المبادلات الموضحة في الجملة السابقة. وتُقاس تكلفة مثل هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم (أ) تفتقر معاملة المبادلة إلى الجوهر التجاري، أو (ب) يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويُقاس الأصل الذي تم اقتناؤه بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع المنشأة أن تلغي إثبات الأصل المُتنازل عنه – في الحال. وإذا لم يُقاس الأصل الذي تم اقتناؤه بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تُقاس بالمبلغ الدفترى للأصل المُتنازل عنه.

٤٦ تحدد المنشأة ما إذا كان لمعاملة مبادلة جوهر تجاري أم لا بالأخذ في الحسبان المدى الذي إليه يُتوقع أن تتغير تدفقاتها النقدية المستقبلية نتيجة للمعاملة. ويكون لمعاملة مبادلة جوهر تجاري عندما:

(أ) يختلف تكوين (أي مخاطر، وتوقيت، ومبلغ) التدفقات النقدية من الأصل المُستلم عن تكوين التدفقات النقدية من الأصل المُحول؛ أو

(ب) تتغير، نتيجة للمبادلة، القيمة الخاصة بالمنشأة للجزء من عمليات المنشأة المتأثر بالمعاملة؛

(ج) يكون الفرق في (أ) أو (ب) كبيراً بالنسبة للقيمة العادلة للأصول المُتبادلة.

لغرض تحديد ما إذا كان لمعاملة مبادلة جوهر تجاري، فإن القيمة الخاصة بالمنشأة للجزء من عمليات المنشأة المتأثر بالمعاملة يجب أن تعكس التدفقات النقدية بعد الضرائب. وقد تكون نتائج هذه التحليلات واضحة دون حاجة المنشأة لإجراء حسابات مفصلة.

٤٧ تُحدد الفقرة ٢١(ب) أن شرط إثبات أصل غير ملموس هو أن يكون من الممكن قياس تكلفه الأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس – بطريقة يمكن الاعتماد عليها – عندما (أ) لا يكون التقلب في نطاق قياسات القيمة العادلة المعقولة لذلك الأصل كبيراً أو (ب) يكون من الممكن تقدير احتمالات التقديرات المتنوعة ضمن النطاق – بشكل معقول – واستخدامها عند قياس القيمة العادلة. فإذا كانت المنشأة قادرة على قياس القيمة العادلة – بطريقة يمكن الاعتماد عليها – لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، فإن القيمة العادلة للأصل المُتنازل عنه تُستخدم لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المُستلم بيّنة أكثر – بشكل واضح.

الشهرة المتولدة داخلياً

٤٨ لا يجوز أن تُثبت الشهرة المتولدة داخلياً على أنها أصل.

٤٩ في بعض الحالات، يتم تحمل نفقة لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية، ولكن لا ينتج عنها نشوء أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. وتوصف مثل هذه النفقة – غالباً – بأنها تساهم في شهرة متولدة داخلياً. ولا تُثبت الشهرة المتولدة داخلياً على أنها أصل نظراً لأنها ليست مورداً قابلاً للتحديد (أي أنها ليست قابلاً للانفصال ولا ينشأ عنها حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى) مُسيطر عليه من قبل المنشأة والذي يمكن قياسه بالتكلفة – بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

٥٠ يمكن للفروق، بين القيمة العادلة للمنشأة والمبلغ الدفترى لصافي أصولها القابلة للتحديد – في أي وقت – أن تستخلص نطاقاً من العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة للمنشأة. وبالرغم من ذلك، لا تعبر مثل تلك الفروق عن تكلفة الأصول غير الملموسة المُسيطر عليها من قبل المنشأة.

الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً

٥١ يكون من الصعب – في بعض الأحيان – تقويم ما إذا كان الأصل غير الملموس المتولد داخلياً يؤهل للإثبات بسبب مشاكل في:

(أ) تحديد ما إذا كان، ومتى يكون، هناك أصلاً قابلاً للتحديد والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة؛

(ب) تحديد تكلفة الأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ففي بعض الحالات، لا يمكن تمييز تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً عن تكلفة المحافظة أو تعزيز شهرة المنشأة المتولدة داخلياً أو تكلفة تشغيل العمليات اليومية.

وبناءً عليه، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات العامة للإثبات والقياس الأولي للأصل غير الملموس، فإن المنشأة تطبق المتطلبات والإرشادات الواردة في الفقرات ٥٢-٦٧ على جميع الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً.

٥٢ ولتقويم ما إذا كان الأصل غير الملموس المتولد داخلياً يستوفي ضوابط الإثبات، فإن المنشأة تُصنف توليد الأصل إلى:

(أ) مرحلة البحث؛

(ب) مرحلة التطوير.

ورغم أنه تم تعريف مصطلحي "البحث" و"التطوير"، فإن لمصطلحي "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" معنى أوسع لغرض هذا المعيار.

٥٣ وعندما لا تستطيع المنشأة أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي لإنشاء أصل غير ملموس، فإن المنشأة تعالج الإنفاق على ذلك المشروع كما لو أنه تم تحمله – فقط – في مرحلة البحث.

مرحلة البحث

٥٤ لا يجوز أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن البحث (أو عن مرحلة البحث لمشروع داخلي). ويجب أن يُثبت الإنفاق على البحث (أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي) عند تحمله على أنه مصروف.

٥٥ في مرحلة البحث لمشروع داخلي، لا تستطيع المنشأة أن تُدلل على وجود الأصل غير الملموس الذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة. وبناءً عليه، تُثبت هذه النفقة عند تحملها على أنها مصروف.

٥٦ من أمثلة أنشطة البحث:

(أ) أنشطة تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة؛

(ب) البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو لمعرفة أخرى، وتقويمها والاختيار النهائي لها؛

(ج) البحث عن بدائل لمواد خام، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات؛

(د) صياغة، وتصميم، وتقويم، البدائل المحتملة من مواد، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو مُحسنة، والاختيار النهائي لها.

مرحلة التطوير

٥٧ يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي) عندما، وعندما فقط، تستطيع المنشأة أن تدل على جميع ما يلي:

- (أ) الجدوى الفنية من استكمال الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للاستخدام أو البيع.
- (ب) نيتها أن تستكمل الأصل غير الملموس وأن تستخدمه أو تبيعه.
- (ج) قدرتها على أن تستخدم الأصل غير الملموس أو أن تبيعه.
- (د) الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة. فمن بين أمور أخرى، تستطيع المنشأة أن تدل على وجود سوق لمخرجات الأصل غير الملموس، أو للأصل غير الملموس ذاته، أو على فائدة الأصل غير الملموس إذا كان سيستخدم داخلياً.
- (هـ) توفر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى لتستكمل التطوير ولتستخدم الأصل غير الملموس أو تبيعه.
- (و) قدرتها على أن تقيس - بطريقة يمكن الاعتماد عليها - النفقة التي تعود إلى الأصل غير الملموس خلال تطويره.

٥٨ في مرحلة التطوير لمشروع داخلي، تستطيع المنشأة، في بعض الحالات، أن تحدد أصلاً غير ملموس وأن تدل على أن الأصل سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة. وذلك نظراً لأن مرحلة التطوير للمشروع تُعد متقدمة أكثر عن مرحلة البحث.

٥٩ من أمثلة أنشطة التطوير:

- (أ) تصميم، وتشبيد، واختبار نماذج أولية ونماذج ما قبل الإنتاج أو ما قبل الاستخدام؛
 - (ب) تصميم أدوات، وموجهات، وقوالب تنطوي على تقنية جديدة؛
 - (ج) تصميم، وتشبيد، وتشغيل مصنع تجريبي والذي لا يكون ذي حجم مجد - بشكل اقتصادي - للإنتاج التجاري؛
 - (د) تصميم، وتشبيد، واختبار بديل مُختار من مواد، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو مُحسنة.
- ٦٠ لتدل على الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة، تُقدر المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستستلم من الأصل باستخدام المبادئ الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "الهبوط في قيمة الأصول". فإذا كان الأصل سوف يولد منافع اقتصادية - فقط - بالاشتراك مع أصول أخرى، فإن المنشأة تطبق مفهوم وحدات توليد النقد الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٣٦.
- ٦١ ويمكن التدليل على توفر الموارد لاستكمال الأصل غير الملموس، واستخدامه والحصول على المنافع منه من خلال، على سبيل المثال، خطة أعمال تظهر الموارد الفنية، والمالية والموارد الأخرى اللازمة وقدرة المنشأة على تأمين تلك الموارد. في بعض الحالات، تدل المنشأة على توفر التمويل الخارجي من خلال الحصول على إشارة من مقرض على رغبته في أن يمول الخطة.
- ٦٢ يمكن - عادةً - لنظم التكاليف للمنشأة أن تقيس - بطريقة يمكن الاعتماد عليها - تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً، مثل الرواتب والنفقات الأخرى التي يتم تحملها لتأمين حقوق التأليف والنشر أو التراخيص أو تطوير برنامج الحاسب الآلي.
- ٦٣ لا يجوز أن تُثبت العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة - من حيث الجوهر - المُتولدة داخلياً على أنها أصول غير ملموسة.
- ٦٤ لا يمكن تمييز الإنفاق على العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة - من حيث الجوهر - المُتولدة داخلياً عن تكلفة تطوير الأعمال ككل. وبناءً عليه، لا تُثبت مثل تلك البنود على أنها أصول غير ملموسة.

تكلفة أصل غير ملموس مُتولد داخلياً

٦٥ لغرض الفقرة ٢٤، فإن تكلفة الأصل غير الملموس المُتولد داخلياً هي مجموع الإنفاق الذي تم تحمله من تاريخ استيفاء الأصل غير الملموس - لأول مرة - ضوابط الإثبات الواردة في الفقرات ٢١، ٢٢، و ٥٧. تمنع الفقرة ٧١ إعادة إثبات نفقة مُثبتة - سابقاً - على أنها مصروف.

٦٦ تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المُتولد داخلياً جميع التكاليف التي تعود - بشكل مباشر - والضرورية لإنشاء، وإنتاج، وإعداد الأصل ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ومن أمثلة التكاليف التي تعود - بشكل مباشر - إلى الأصل:

- (أ) تكاليف المواد الخام والخدمات المُستخدمة أو المُستهلكة في توليد الأصل غير الملموس؛
- (ب) تكاليف منافع الموظف (كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي ١٩) الناشئة عن توليد الأصل غير الملموس؛
- (ج) أتعاب تسجيل حق نظامي؛
- (د) إطفاء براءات الاختراع والتراخيص التي تُستخدم لتوليد الأصل غير الملموس.

ويحدد معيار المحاسبة الدولي ٢٣ ضوابط لإثبات الفائدة على أنها أحد عناصر تكلفة أصل غير ملموس مُتولد داخلياً.

٦٧ لا يُعد ما يلي مكونات لتكلفة الأصل غير الملموس المُتولد داخلياً:

- (أ) النفقات البيعية، والإدارية، والعمومية الأخرى، إلا إذا كان من الممكن أن تُنسب هذه النفقة – بشكل مباشر – إلى إعداد الأصل للاستخدام؛
- (ب) الخسائر المحددة نتيجة عدم الكفاءة، والتشغيل الأولي، والتي تم تحملها قبل أن يحقق الأصل الأداء المخطط؛
- (ج) الإنفاق على تدريب الموظفين على تشغيل الأصل.

مثال يوضح الفقرة ٦٥

تطور منشأة عملية إنتاجية جديدة. وخلال ٢٠×٥، تم تحمل نفقة قدرها ١٠٠٠ وحدة نقد^(١)، منها ٩٠٠ وحدة نقد تم تحملها قبل ١ ديسمبر ٢٠×٥، و ١٠٠ وحدة نقد تم تحملها بين ١ ديسمبر ٢٠×٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠×٥. والمنشأة قادرة على أن تُدلل، في ١ ديسمبر ٢٠×٥، على أن العملية الإنتاجية استوفت ضوابط الإثبات على أنها أصل غير ملموس. ويُقدر أن يكون المبلغ الممكن استرداده من المعرفة الكامنة في العملية (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام) ٥٠٠ وحدة نقد.

في نهاية ٢٠×٥، تُثبت العملية الإنتاجية على أنها أصل غير ملموس بتكلفة قدرها ١٠٠ وحدة نقد (النفقة التي تم تحملها من تاريخ استيفاء ضوابط الإثبات، أي ١ ديسمبر ٢٠×٥). تُثبت النفقة التي تم تحملها قبل ١ ديسمبر ٢٠×٥ وقدرها ٩٠٠ وحدة نقد على أنها مصروف نظراً لأن ضوابط الإثبات لم تُستوف حتى ١ ديسمبر ٢٠×٥. ولا تشكل هذه النفقة جزءاً من تكلفة العملية الإنتاجية المُثبتة في قائمة المركز المالي.

خلال ٢٠×٦، تبلغ النفقة التي تم تحملها ٢٠٠٠ وحدة نقد. وفي نهاية ٢٠×٦، يُقدر أن يكون المبلغ الممكن استرداده من المعرفة الكامنة في العملية (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام) ١٩٠٠ وحدة نقد.

في نهاية ٢٠×٦، تبلغ تكلفة العملية الإنتاجية ٢١٠٠ وحدة نقد (١٠٠ وحدة نقد نفقة مُثبتة في نهاية ٢٠×٥ زائد ٢٠٠٠ وحدة نقد نفقة مُثبتة في ٢٠×٦). تُثبت المنشأة خسارة هبوط قدرها ٢٠٠ وحدة نقد لتعدل المبلغ الدفترية للعملية قبل خسارة الهبوط (٢١٠٠ وحدة نقد) إلى المبلغ الممكن استرداده منها (١٩٠٠ وحدة نقد). وسوف تُعكس خسارة الهبوط هذه في فترة لاحقة عندما تُستوفى متطلبات عكس خسارة الهبوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

(أ) في هذا المعيار، تُقوم المبالغ النقدية بـ "وحدات نقد".

إثبات مصروف

٦٨ يجب أن يُثبت الإنفاق على البند غير الملموس عند تحمله على أنه مصروف، ما لم:

- (أ) يشكل جزءاً من تكلفة أصل غير ملموس والذي يستوفي ضوابط الإثبات (انظر الفقرات ١٨-٦٧)؛ أو
- (ب) يكن البند قد تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال ولا يمكن إثباته على أنه أصل غير ملموس. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه يشكل جزءاً من المبلغ المُثبت على أنه شهرة في تاريخ الاستحواذ (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٣).

٦٩ في بعض الحالات، يتم تحمل النفقة لتوفير منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة، لكن بدون أن يتم إقتناء أو إنشاء أصل غير ملموس أو أصل آخر يمكن إثباته. ففي حالة توريد بضائع، تُثبت المنشأة مثل تلك النفقة على أنها مصروف عندما يكون لها الحق في الحصول على تلك البضائع. وفي حالة تقديم خدمات، تُثبت المنشأة النفقة على أنها مصروف عندما تتلقى الخدمات. على سبيل المثال، يُثبت الإنفاق على البحث عند تحمله على أنه مصروف (انظر الفقرة ٥٤)، باستثناء عندما يُقتنى كجزء من عملية تجميع أعمال. وتشمل الأمثلة الأخرى للنفقة التي تُثبت عندما يتم تحملها على أنها مصروف:

- (أ) الإنفاق على أنشطة الإعداد والتجهيز للتشغيل (تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، ما لم يُدرج هذا الإنفاق في تكلفة بند من بنود العقارات، والآلات والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٦. وقد تتكون تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل من تكاليف التأسيس مثل التكاليف النظامية والسكرتارية التي يتم تحملها لتأسيس منشأة نظامية، والإنفاق لافتتاح مرفق أو عمل جديد (أي تكاليف ما قبل الافتتاح) أو الإنفاق لبدء عمليات جديدة أو إطلاق منتجات أو عمليات جديدة (أي تكاليف ما قبل التشغيل).
- (ب) الإنفاق على أنشطة التدريب.
- (ج) الإنفاق على أنشطة الإعلان والترويج (بما في ذلك كتالوجات الطلب بالبريد).
- (د) الإنفاق على تغيير موقع، أو إعادة تنظيم، جزء من منشأة أو كلها.

٦٩ | يكون للمنشأة الحق في الحصول على البضائع عندما تمتلكها. وبالمثل، يكون لها الحق في الحصول على السلع عندما يتم تصنيعها من قبل المورد وفقاً لأحكام عقد التوريد وتستطيع المنشأة أن تطلب تسليمها في مقابل الدفع. وتُتلقى الخدمات عندما يتم أدائها من قبل المورد وفقاً لعقد بأن تُقدم للمنشأة، وليس عندما تستخدمها المنشأة لتقديم خدمة أخرى، على سبيل المثال لتقديم إعلاناً للعملاء.

٧٠ | لا تمنع الفقرة ٦٨ المنشأة من أن تُثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل السلع مقدماً قبل حصول المنشأة على حق الحصول على تلك السلع. وبالمثل، لا تمنع الفقرة ٦٨ المنشأة من أن تُثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل الخدمات مقدماً قبل تلقي المنشأة لتلك الخدمات.

لا تُثبت المصروفات السابقة على أنها أصل

٧١ | لا يجوز – في تاريخ لاحق – أن يُثبت الاتفاق على بند غير ملموس، والذي سبق أن أُثبت – بشكل أولي – على أنه مصروف، على أنه جزء من تكلفة أصل غير ملموس.

القياس بعد الإثبات

٧٢ | يجب على المنشأة أن تختار إما نموذج التكلفة الوارد في الفقرة ٧٤ أو نموذج إعادة التقييم الوارد في الفقرة ٧٥ على أنه سياسة محاسبية لها. عندما تتم المحاسبة عن أصل غير ملموس باستخدام نموذج إعادة التقييم، فإنه يجب المحاسبة – أيضاً – عن جميع الأصول الأخرى في فنته باستخدام النموذج نفسه، إلا إذا لم يكن هناك سوق نشطة لتلك الأصول.

٧٣ | فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهة في عمليات المنشأة. ويُعاد تقييم البنود ضمن مجموعة الأصول غير الملموسة – بشكل متزامن – لتجنب إعادة التقييم الاختياري للأصول والتقارير عن مبالغ في القوائم المالية تعبر عن خليط من التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة.

نموذج التكلفة

٧٤ | بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها أي مجمع إطفاء وأي مجمع خسائر هبوط.

نموذج إعادة التقييم

٧٥ | بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بمبلغ إعادة التقييم، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي مجمع إطفاء لاحق وأي مجمع خسائر هبوط لاحقة. ولغرض إعادة التقييمات بموجب هذا المعيار، فإنه يجب أن تُقاس القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشطة. هذا ويجب إجراء إعادة التقييمات – بشكل منتظم – بحيث لا يختلف المبلغ الدفترى للأصل – بشكل ذي أهمية نسبية – عن قيمته العادلة في نهاية فترة التقرير.

٧٦ | لا يسمح نموذج إعادة التقييم بـ:

(أ) إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم تُثبت – سابقاً – على أنها أصول؛ أو

(ب) الإثبات الأولي للأصول غير الملموسة بمبالغ بخلاف التكلفة.

٧٧ | يُطبق نموذج إعادة التقييم بعد أن يُثبت الأصل – بشكل أولي – بالتكلفة. وبالرغم من ذلك، عندما يُثبت جزء – فقط – من تكلفة أصل غير ملموس على أنه أصل نظراً لأن الأصل لم يستوفِ ضوابط الإثبات حتى مرحلة ما خلال العملية (انظر الفقرة ٦٥)، فإنه يمكن أن يُطبق نموذج إعادة التقييم على ذلك الأصل بالكامل. يمكن أن يُطبق نموذج إعادة التقييم – أيضاً – على الأصل غير الملموس الذي تم تلقيه عن طريق منحة حكومية وأُثبت بمبلغ اسمي (انظر الفقرة ٤٤).

٧٨ | من غير الشائع وجود سوق نشطة للأصل غير الملموس، بالرغم من أن ذلك قد يحدث. فعلى سبيل المثال، في بعض السلطات القانونية، قد يوجد سوق نشطة لتراخيص سيارات الأجرة، أو تراخيص صيد الأسماك أو حصص الإنتاج القابلة للتحويل من غير قيود. وبالرغم من ذلك، لا يمكن أن يوجد سوق نشطة للعلامات، أو عناوين الصحف، أو حقوق النشر للموسيقى والأفلام، أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية، نظراً لأن كل أصل من هذه الأصول فريد من نوعه. أيضاً، رغم أن الأصول غير الملموسة تُشتري وتُباع، فإنه يتم التفاوض حول العقود بين مشتريين وبائعين بعينهم، كما أن المعاملات غير متكررة نسبياً. ولهذه الأسباب، فإن السعر المدفوع لأحد الأصول قد لا يوفر دليلاً كافياً للقيمة العادلة لآخر. علاوة على ذلك، لا تكون الأسعار – غالباً – متاحة للعموم.

٧٩ | يعتمد تكرار إعادة التقييمات على تقلب القيم العادلة للأصول غير الملموسة محل إعادة التقييم. فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المُعاد تقييمه – بشكل ذي أهمية نسبية – عن مبلغه الدفترى، فإن إعادة تقييم إضافي يُعد ضرورياً. قد تعاني بعض الأصول غير الملموسة من تحركات كبيرة ومتقلبة

في القيمة العادلة، وبالتالي تتطلب إعادة تقويم سنوي. وتكون مثل إعادة التقويمات المتكررة هذه غير ضرورية – فقط – للأصول غير الملموسة التي تكون التحركات في قيمتها العادلة ضئيلة.

٨٠ عندما يعاد تقويم الأصل غير الملموس، فإن المبلغ الدفترى لهذا الأصل يتم تعديله إلى المبلغ المعاد تقويمه. وفي تاريخ إعادة التقييم تتم معالجة الأصل بإحدى الطرق التالية:

- (أ) تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتفق مع إعادة تقويم القيمة الدفترية للأصل. على سبيل المثال، قد يتم تعديل إجمالي المبلغ الدفترى بالرجوع إلى بيانات سوقية قابلة للملاحظة أو قد تتم إعادة عرضها بشكل تناسبي مع التغير في المبلغ الدفترى. يتم تعديل مجمع الإطفاء في تاريخ التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل ومبلغه الدفترى بعد الأخذ في الحسبان مجمع خسائر الهبوط، أو
- (ب) استبعاد مجمع الإطفاء مقابل إجمالي المبلغ الدفترى للأصل.

وبعد مبلغ التسوية في مجمع الإطفاء جزءاً من الزيادة أو التخفيض في المبلغ الدفترى الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرات ٨٥ و ٨٦.

٨١ عندما لا يمكن إعادة تقويم أصل غير ملموس في فئة أصول غير ملموسة معاد تقويمها نظراً لعدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، فإنه يجب أن يُسجل الأصل بتكلفته مطروحاً منها أي مجمع إطفاء وخسائر هبوط.

٨٢ عندما لا يعد من الممكن قياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس معاد تقويمه بالرجوع إلى سوق نشطة، فإن المبلغ الدفترى للأصل يجب أن يكون مبلغ إعادة تقويمه في تاريخ آخر إعادة تقويم بالرجوع إلى السوق النشطة مطروحاً منه أي مجمع إطفاء لاحق وأي مجمع خسائر هبوط لاحقة.

٨٣ قد تشير حقيقة أنه لم يعد يوجد سوق نشطة لأصل غير ملموس معاد تقويمه أن الأصل قد هبطت قيمته وأنه يلزم أن يُختبر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦.

٨٤ عندما يمكن أن تُقاس القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى سوق نشطة في تاريخ قياس لاحق، فإن نموذج إعادة التقييم يُطبق من هذا التاريخ.

٨٥ عندما يزداد المبلغ الدفترى لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وأن تُجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس انخفاض إعادة تقويم مُثبت – سابقاً – ضمن الربح أو الخسارة للأصل نفسه.

٨٦ عندما ينخفض المبلغ الدفترى لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم متعلق بذلك الأصل. ويقلص الانخفاض المُثبت ضمن الدخل الشامل الآخر من المبلغ المجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم.

٨٧ يمكن أن يُحول فائض إعادة التقييم المتراكم ضمن حقوق الملكية – بشكل مباشر – إلى الأرباح المبقاة عندما يتحقق الفائض. ويمكن أن يتحقق الفائض بالكامل عند تخريد الأصل أو استيعاده. وبالرغم من ذلك، قد يتحقق بعض الفائض عندما يُستخدم الأصل من قبل المنشأة؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الإطفاء المُستند إلى المبلغ الدفترى المعاد تقويمه للأصل والإطفاء الذي كان سيُثبت بالاستناد إلى التكلفة التاريخية للأصل. ولا يُجرى التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المبقاة من خلال الربح أو الخسارة.

العمر الإنتاجي

٨٨ يجب على المنشأة أن تقدر ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محدوداً أو غير محدود، وإذا كان محدوداً، طول أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي تشكل ذلك العمر الإنتاجي. ويجب أن يُعد الأصل غير الملموس من قبل المنشأة أن له عمر إنتاجي غير محدود عندما - اسناداً إلى تحليل جميع العوامل ذات الصلة - لا يكون هناك نهاية متوقعة للفترة التي يتوقع خلالها أن يولد الأصل صافي تدفقات نقدية داخلية للمنشأة.

٨٩ تستند المحاسبة عن الأصل غير الملموس إلى عمره الإنتاجي. حيث يتم إطفاء الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدود (انظر الفقرات ٩٧-١٠٦)، في حين لا يتم إطفاء الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود (انظر الفقرات ١٠٧-١١٠). وتوضح الأمثلة المرفقة بهذا المعيار تحديد العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة المختلفة، والمحاسبة اللاحقة عن تلك الأصول على أساس تقديرات العمر الإنتاجي.

٩٠ تؤخذ الكثير من العوامل في الحسبان عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، بما في ذلك:

- (أ) الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل – بشكل كفاء – من قبل فريق إدارة آخر؛
- (ب) دورات حياة المنتج النموذجية للأصل والمعلومات العامة عن تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المشابهة التي تستخدم بطريقة مشابهة؛
- (ج) التقادم الفني، أو التكنولوجي، أو التجاري أو الأنواع الأخرى من التقادم؛

- (د) استقرار الصناعة التي يعمل فيها الأصل والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات المنتجة من الأصل؛
- (هـ) التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين؛
- (و) مستوى نفقة الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل وقدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى؛
- (ز) فترة السيطرة على الأصل والقيود النظامية أو ما شابهها على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به؛
- (ح) ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي للأصول الأخرى للمنشأة.

٩١ إن مصطلح "غير محدود" لا يعني "غير متناهي". يعكس العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس – فقط – ذلك المستوى من نفقة الصيانة المستقبلية المطلوب للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه المقدّر في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل، وقدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى. ويجب ألا يعتمد استنتاج أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود على النفقة المستقبلية المُخططة بما يزيد عن تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند ذلك المستوى من الأداء.

٩٢ في ضوء تاريخ التغيرات السريعة في التكنولوجيا، فإن برنامج الحاسب الآلي وأصول غير ملموسة أخرى كثيرة تكون عرضة للتقادم التقني. وبناءً عليه، فإنه غالباً ما سيكون الحال أن عمرها الإنتاجي قصير. قد تشير الانخفاضات المستقبلية المتوقعة في أسعار بيع بند تم إنتاجه باستخدام أصل غير ملموس مؤشراً إلى توقع التقادم التقني أو التجاري للأصل، والذي بدوره قد يعكس الانخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل.

٩٣ قد يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس طويلاً جداً أو حتى غير محدود. وتبرر حالات عدم التأكد تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أساس الحيلة والحذر، ولكنها لا تبرر اختيار عمر يكون قصيراً – بشكل غير واقعي.

٩٤ لا يجوز أن يزيد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، الذي ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، عن فترة الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى، ولكن يمكن أن يكون أقصر بالاعتماد على الفترة التي تتوقع المنشأة أن يُستخدم الأصل خلالها. وإذا تم إحالة الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى لأجل مقيد يمكن تجديده، فإنه يجب أن يشمل العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على فترة (فترات) التجديد – فقط – عندما يوجد دليل يدعم التجديد من قبل المنشأة بدون تكلفة كبيرة. أما العمر الإنتاجي للحق المُعاد اقتناؤه والمثبت على أنه أصل غير ملموس ضمن عملية تجميع أعمال فهو الفترة التعاقدية المتبقية من العقد الذي بمقتضاه مُنح الحق ولا يجوز أن يشمل على فترات التجديد.

٩٥ قد يكون هناك عوامل اقتصادية ونظامية تؤثر على العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. تحدد العوامل الاقتصادية الفترة التي سوف تُستلم خلالها المنافع الاقتصادية المستقبلية من قبل المنشأة. وقد تقيد العوامل النظامية الفترة التي تحصل خلالها المنشأة على هذه المنافع. وبعد العمر الإنتاجي هو الفترة الأقصر من الفترات المحددة بموجب تلك العوامل.

٩٦ يشير وجود العوامل التالية، من بين غيرها، إلى أن المنشأة ستكون قادرة على أن تجدد الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى بدون تكلفة كبيرة:

(أ) وجود دليل، من المحتمل أن يستند إلى الخبرة، بأن الحقوق التعاقدية والحقوق النظامية الأخرى سوف تُجدد. وإذا كان التجديد مشروطاً بموافقة طرف ثالث، فإن هذا يتضمن دليلاً بأن الطرف الثالث سوف يعطي موافقته؛

(ب) وجود دليل بأنه سوف يتم استيفاء أي من الشروط الضرورية للحصول على التجديد؛

(ج) أن تكلفة التجديد بالنسبة للمنشأة ليست كبيرة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المُتوقع أن تتدفق إلى المنشأة من التجديد.

فإذا كانت تكاليف التجديد كبيرة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المُتوقع أن تتدفق إلى المنشأة من التجديد، فإن تكلفة "التجديد" تعبر، في جوهرها، عن تكلفة إقضاء أصل غير ملموس جديد في تاريخ التجديد.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة

فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

٩٧ يجب أن يُخصص المبلغ القابل للإستهلاك لأصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي محدود على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. ويجب أن يبدأ الإطفاء عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويجب أن يتوقف الإطفاء في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه مُحتفظ به للبيع (أو يُدرج فيه ضمن مجموعة استبعاد مُصنّفه على أنها محفّظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥، أو التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أيهما أبكر. ويجب أن تعكس طريقة الإطفاء المستخدمة النمط الذي يتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من قبل المنشأة. فإذا كان من غير الممكن أن يُحدد ذلك النمط – بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب أن تُستخدم طريقة القسط الثابت. ويجب أن يُثبت عبء الإطفاء لكل فترة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يسمح أو يتطلب هذا المعيار أو غيره بأن يُدرج ضمن المبلغ الدفئري لأصل آخر.

٩٨ يمكن أن تُستخدم تشكيلة من طرق الإطفاء لتخصيص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وتشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، وطريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج. وتُختار الطريقة المستخدمة على أساس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في الأصل، وتُطبق – بشكل ثابت – من فترة إلى أخرى، ما لم يوجد تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية.

٩٨ هناك افتراض قابل للدحض بأن طريقة الإطفاء التي تعتمد على الإيرادات المتولدة من نشاط يتضمن استخدام أصل غير ملموس غير مناسبة. الإيرادات المتولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام أصل غير ملموس تعكس عادة عوامل لا ترتبط مباشرة باستهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى وأنشطة البيع والتغيرات في حجم المبيعات والأسعار. قد يتأثر مكون سعر الإيرادات بالتضخم الذي ليس له تأثير على الطريقة التي يتم بها استهلاك الأصل. هذا الافتراض يمكن التغلب عليه فقط في ظروف محددة.

(أ) حيث يتم التعبير عن الأصل غير الملموس كمقياس للإيرادات كما هو مبين في الفقرة ٩٨ ج؛ أو

(ب) عندما يمكن إثبات أن الإيرادات واستهلاك المنافع الاقتصادية للأصل غير الملموس مترابطة إلى حد كبير.

٩٨ ب عند اختيار طريقة الإطفاء المناسبة وفقاً للفقرة ٩٨، يمكن للمنشأة تحديد العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، العقد الذي يحدد حقوق المنشأة في استخدام الأصل غير الملموس قد يحدد استخدام المنشأة للأصل غير الملموس في مدة محددة مسبقاً من السنوات (أي وقت)، أو عدد الوحدات المنتجة، أو كمبلغ إجمالي ثابت من الإيرادات التي سيتم توليدها. تحديد مثل هذا العامل المحدد المهيمن يمكن في الغالب أن يعد بمثابة نقطة إنطلاق لتحديد الأساس المناسب للإطفاء، ولكن قد يتم تطبيق أساس آخر إذا كان يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية عن قرب.

٩٨ ج في الظروف التي يكون فيها تحقيق مستوى من الإيرادات هو العامل المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستولد يمكن أن تكون أساساً مناسباً للإطفاء. على سبيل المثال، يمكن للمنشأة إقتناء إمتياز لاكتشاف واستخراج الذهب من من منجم للذهب. قد يكون إنتهاء العقد على أساس مبلغ ثابت من إجمالي الإيرادات التي تتولد من الاستخراج (على سبيل المثال، قد يسمح عقد باستخراج الذهب من من المنجم حتى تبلغ الإيرادات التراكمية من بيع الذهب ٢ مليار وحدة عمله) وليس على أساس الوقت أو على كمية الذهب المستخرج. وفي مثال آخر، قد يكون الحق في تشغيل طريق برسم عبور معتمداً على مبلغ إيرادات إجمالي ثابت يتولد من الرسوم التراكمية (على سبيل المثال، قد يسمح عقد بتشغيل الطريق برسم العبور حتى يبلغ المبلغ التراكمي للرسوم المتولدة من تشغيل الطريق ١٠٠ مليون وحدة عملة). وفي الحالة التي تعد فيها الإيرادات هي العامل المحدد المهيمن في عقد استخدام الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي سيتم توليدها قد تكون أساساً مناسباً لإطفاء الأصل غير الملموس شريطة أن يحدد العقد المبلغ الإجمالي الثابت للإيرادات التي ستولد والتي يتم بموجبها تحديد الإطفاء.

٩٩ يُثبت الإطفاء – عادةً – ضمن الربح أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، تُستنفد – أحياناً – المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يشكل عبء الإطفاء جزءاً من تكلفة الأصل الآخر ويُدرج ضمن مبلغة الدفتر. على سبيل المثال، يُدرج إطفاء الأصول غير الملموسة المستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن المبلغ الدفترى للمخزون (انظر معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون").

القيمة المتبقية

١٠٠ يجب أن يُفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود ستكون صفراً، ما لم:

(أ) يوجد ارتباط من قبل طرف ثالث بأن يشترى الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو

(ب) يوجد سوق نشطة للأصل (كما عُرِفَت في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣):

(١) يمكن أن تُحدد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛

(٢) من المحتمل أنه سوف توجد مثل تلك السوق في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

١٠١ يُحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل ذي العمر الإنتاجي المحدود بعد طرح قيمته المتبقية. تعني القيمة المتبقية التي تزيد عن الصفر – ضمناً – أن المنشأة تتوقع أن تستبعد الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الاقتصادي.

١٠٢ يستند تقدير القيمة المتبقية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الاستبعاد باستخدام الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لبيع أصل مشابه والذي وصل لنهاية عمره الإنتاجي والذي تم تشغيله في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سوف يستخدم في ظلها الأصل. ويجب أن تُراجع القيمة المتبقية – على الأقل – في نهاية كل سنة مالية. ويتم المحاسبة عن التغير في القيمة المتبقية للأصل على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

١٠٣ قد تزيد القيمة المتبقية للأصل غير الملموس إلى مبلغ يعادل المبلغ الدفترى للأصل، أو أكبر منه. وعندما يحدث ذلك، يكون عبء الإطفاء للأصل صفراً ما لم وحتى تنخفض قيمته المتبقية – لاحقاً – إلى مبلغ أقل من المبلغ الدفترى للأصل.

مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

١٠٤ يجب أن تُراجع فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود - على الأقل - في نهاية كل سنة مالية. وعندما يختلف العمر الإنتاجي المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، فإنه يجب - تبعاً لذلك - أن يتم تغيير فترة الإطفاء. وإذا كان هناك تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل، فإنه يجب أن يتم تغيير طريقة الإطفاء لتعكس النمط المُغيّر. ويجب أن تتم المحاسبة عن مثل هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٨.

١٠٥ خلال عمر الأصل غير الملموس، قد يصبح من الواضح أن تقدير عمره الإنتاجي غير مناسب. على سبيل المثال، قد يشير إثبات خسارة هبوط إلى أنه يلزم أن يتم تغيير فترة الإطفاء.

١٠٦ مع مرور الوقت، قد يتغير النمط المتوقع أن تتدفق به المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة من الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، قد يصبح من الواضح أن طريقة الرصيد المتناقص للإطفاء تُعد مناسبة بدلاً من طريقة القسط الثابت. مثال آخر هو عندما يُؤجل استخدام الحقوق المُتمثلة في ترخيص إنتظاراً لتصرف بشأن المكونات الأخرى لخطة العمل. في هذه الحالة، قد لا تُستلم المنافع الاقتصادية التي تتدفق من الأصل حتى فترات لاحقة.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة

١٠٧ لا يجوز أن يتم إطفاء أصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي غير محدود.

١٠٨ وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٣٦، فإن المنشأة مُطالبة بأن تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدود للهبوط، وذلك بمقارنة المبلغ الممكن استرداده منه مع مبلّغه الدفترى

(أ) سنوياً،

(ب) حينما يكون هناك مؤشراً على أن قيمة الأصل غير الملموس ربما تكون هبطت.

مراجعة تقدير العمر الإنتاجي

١٠٩ يجب أن يُراجع العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي لا يتم إطفاءه - كل فترة - لتحديد ما إذا كانت الأحداث والظروف ما تزال تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود للأصل. فإذا لم تكن كذلك، فإنه يجب المحاسبة عن التغيير في تقدير العمر الإنتاجي من غير محدود إلى محدود على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٨.

١١٠ وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٣٦، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أنه محدود بدلاً من غير محدود يُعد مؤشراً على أن قيمة الأصل غير الملموس ربما تكون هبطت. نتيجة لذلك، تختبر المنشأة الأصل للتحقق من الهبوط في قيمته وذلك بمقارنة المبلغ الممكن استرداده منه، المُحدد وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٣٦، مع مبلّغه الدفترى، وإثبات أي زيادة في المبلغ الدفترى عن المبلغ الممكن استرداده على أنه خسارة هبوط.

إمكانية استرداد المبلغ الدفترى - خسائر الهبوط

١١١ لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل غير ملموس قد هبطت، تطبق المنشأة معيار المحاسبة الدولي ٣٦. حيث يوضح ذلك المعيار متى وكيف تراجع المنشأة المبلغ الدفترى لأصولها، وكيف تحدد المبلغ الممكن استرداده من الأصل، ومتى تُثبت خسارة هبوط أو تعكسها.

التخريجات والاستبعادات

١١٢ يجب أن يُلغى إثبات الأصل غير الملموس:

(أ) عند الاستبعاد؛ أو

(ب) عندما لا يُتوقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده.

١١٣ يجب أن يُحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجدت، والمبلغ الدفترى للأصل. ويجب أن يُثبت ضمن الربح أو الخسارة عندما يُلغى إثبات الأصل (ما لم يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار). ولا يجوز أن تُصنف المكاسب على أنها إيراد.

- ١١٤ قد يحدث استبعاد الأصل غير الملموس بطرق متنوعة (مثل بالبيع، أو بالدخول في عقد إيجار تمويلي، أو بالتبرع). تاريخ استبعاد الأصل غير الملموس هو تاريخ حصول المتلقي على السيطرة على الأصل وفقاً لمتطلبات تحديد متى يتم استيفاء إلزام الأداء في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. وينطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ على الاستبعاد بالبيع وإعادة الاستئجار.
- ١١٥ عندما تُثبت المنشأة، وفقاً لمبدأ الإثبات الوارد في الفقرة ٢١، تكلفة استبدال جزء من أصل غير ملموس ضمن المبلغ الدفترى للأصل، فإنها – حينذاك – تلغي إثبات المبلغ الدفترى للجزء المُستبدل. وعندما لا يكون من الممكن – عملياً – للمنشأة أن تحدد المبلغ الدفترى للجزء المُستبدل، فإنه يمكنها أن تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لما كانت عليه تكلفة الجزء المُستبدل في وقت إقتنائه أو توليده داخلياً.
- ١١٥ أ في حالة الحق المُعاد اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، إذا أُعيد – لاحقاً – إصدار (بيع) الحق إلى طرف ثالث، فإنه يجب أن يُستخدم المبلغ الدفترى المتعلق به – إن وجد – عند تحديد المكسب أو الخسارة من إعادة الإصدار.
- ١١٦ يتم تحديد مبلغ العوض المدرج في المكسب أو الخسارة الناتجة من استبعاد الأصل غير الملموس وفقاً لمتطلبات تحديد سعر المعاملة في الفقرات ٤٧-٧٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. لاحقاً يجب المحاسبة عن التغيرات في مبلغ العوض المدرج في الربح أو الخسارة وفقاً لمتطلبات التغيرات في سعر المعاملة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.
- ١١٧ لا يتوقف إطفاء الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس، ما لم يكن الأصل قد استهلك بالكامل أو صُنّف على أنه مُحْتَظ به للبيع (أو مُدرج ضمن مجموعة استبعاد مُصنّفة على أنها مُحْتَظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥.

الإفصاح

عام

- ١١٨ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، مع تمييز الأصول غير الملموسة المُتولدة داخلياً عن الأصول غير الملموسة الأخرى:
- أ) ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محدودة أو محدودة، وإذا كانت محدودة، الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإطفاء المُستخدمة؛
 - ب) طرق الإطفاء المُستخدمة للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة؛
 - ج) إجمالي المبلغ الدفترى وأي مجمع إطفاء (مُضاف إلى مجمع خسائر الهبوط) في بداية ونهاية الفترة؛
 - د) البند (البند) المستقل في قائمة الدخل الشامل الذي أدرج فيه أي إطفاء لأصول غير ملموسة؛
 - هـ) مطابقة المبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة بحيث تظهر:
- ١) الإضافات، بحيث تبين – بشكل منفصل – تلك التي من التطوير الداخلي، وتلك المُقتناة – بشكل منفصل، وتلك المُقتناة من خلال عمليات تجميع أعمال؛
 - ٢) الأصول المُصنّفة على أنها مُحْتَظ بها للبيع أو المُدرجة ضمن مجموعة استبعاد مُصنّفة على أنها مُحْتَظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥، والاستبعادات الأخرى؛
 - ٣) الزيادات أو النقصان خلال الفترة الناتجة عن إعادة التقويمات بموجب الفقرات ٧٥، و٨٥، و٨٦، وعن خسائر الهبوط المُثبتة أو المعكوسة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ (إن وجدت)؛
 - ٤) خسائر الهبوط المُثبتة ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ (إن وجدت)؛
 - ٥) خسائر الهبوط المعكوسة ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ (إن وجدت)؛
 - ٦) أي إطفاء مُثبت خلال الفترة؛
 - ٧) صافي فروق صرف العملة الناشئ عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض، أو عن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة العرض للمنشأة؛
 - ٨) التغيرات الأخرى ضمن المبلغ الدفترى خلال الفترة.

١١٩ فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه في عمليات المنشأة. ومن أمثلة الفئات المنفصلة:

- أ) أسماء العلامة؛
- ب) عناوين الصحف وعناوين النشر؛
- ج) برنامج الحاسب الآلي؛
- د) التراخيص والامتيازات؛

(هـ) حقوق التأليف والنشر، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الصناعية، وحقوق الخدمة والتشغيل؛

(و) الوصفات، والصيغ، والنماذج، والتصاميم، والنماذج الأولية؛

(ز) الأصول غير الملموسة تحت التطوير.

يتم تفصيل (تجميع) الفئات المذكورة أعلاه في فئات أصغر (أكبر) إذا كان سينتج عن هذا معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.

١٢٠ تفصح المنشأة عن معلومات عن الأصول غير الملموسة التي هبطت قيمتها وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي ٣٦ بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ١١٨ (هـ) (٣) - (٥).

١٢١ يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٨ من المنشأة أن تفصح عن طبيعة ومبلغ التغيير في تقدير محاسبي والذي له أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وقد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن التغييرات في:

(أ) تقدير العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس؛ أو

(ب) طريقة الإطفاء؛ أو

(ج) القيم المتبقية.

١٢٢ يجب على المنشأة أن تفصح - أيضاً - عن:

(أ) للأصل غير الملموس المقوم على أن له عمر إنتاجي غير محدود، المبلغ الدفترى لذلك الأصل والأسباب التي تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود. وعند إبداء هذه الأسباب، يجب على المنشأة أن تصف العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن الأصل له عمر إنتاجي غير محدود.

(ب) وصف أي أصل غير ملموس منفرد، ومبلغه الدفترى وفترة الإطفاء المتبقية له، والذي يُعد ذا أهمية نسبية للقوائم المالية للمنشأة.

(ج) للأصول غير الملموسة المكتتاة عن طريق منحة حكومية والمثبتة - بشكل أولي - بالقيمة العادلة (انظر الفقرة ٤٤):

(١) القيمة العادلة المثبتة - بشكل أولي - لهذه الأصول؛

(٢) مبلغها الدفترى؛

(٣) ما إذا كانت مقاسة بعد الإثبات بموجب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

(د) وجود أصول غير ملموسة والتي قُيدت ملكيتها ومبالغها الدفترية، والمبالغ الدفترية للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان للالتزامات.

(هـ) مبلغ الارتباطات التعاقدية لإقتناء أصول غير ملموسة.

١٢٣ عندما تصف المنشأة العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود، فإن المنشأة تأخذ في الحسبان قائمة العوامل الواردة في الفقرة ٩٠.

الأصول غير الملموسة المقاسة بعد الإثبات باستخدام نموذج إعادة التقييم

١٢٤ عندما تتم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بمبالغ إعادة التقييم، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

(أ) بحسب فئة الأصول غير الملموسة:

(١) تاريخ سريان إعادة التقييم؛

(٢) المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة المعاد تقويمها؛

(٣) المبلغ الدفترى الذي كان سيتم إثباته فيما لو تم قياس فئة الأصول غير الملموسة المعاد تقويمها بعد الإثبات باستخدام نموذج التكلفة الوارد في الفقرة ٧٤.

(ب) مبلغ فائض إعادة التقييم الذي يتعلق بالأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة، بحيث يبين التغيرات خلال الفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على حملة الأسهم.

(ج) [حذفت]

١٢٥ قد يكون من الضروري أن تُجمع فئات الأصول المعاد تقويمها في فئات أكبر لأغراض الإفصاح. وبالرغم من ذلك، لا تُجمع الفئات إذا كان سينتج عن هذا مزيج من فئة الأصول غير الملموسة التي تشمل مبالغ مقاسة بموجب كل من نموذجي التكلفة وإعادة التقييم.

نفقة البحث والتطوير

١٢٦ يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي مبلغ نفقة البحث والتطوير المثبت على أنه مصروف خلال الفترة.
١٢٧ تشمل نفقة البحث والتطوير جميع النفقات التي تعود – بشكل مباشر – إلى أنشطة البحث أو التطوير (انظر الفقرتين ٦٦ و ٦٧ للإرشادات حول نوع الإنفاق الذي يُدرج لغرض متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة ١٢٦).

المعلومات الأخرى

١٢٨ تُسجّع المنشأة، ولكنها غير مُطلّبة، بأن تفصح عن المعلومات التالية:
(أ) وصف لأي أصل غير ملموس تم أطفأه بالكامل ولا يزال في الاستخدام؛
(ب) وصف مختصر للأصول غير الملموسة المهمة المُسيطر عليها من قبل المنشأة ولكنها لم تُثبت على أنها أصول نظراً لأنها لم تستوف ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار أو نظراً لأنه تم اقتناؤها أو توليدها قبل أن تصبح نسخة معيار المحاسبة الدولي ٣٨ "الأصول غير الملموسة" المُصدرة في ١٩٩٨ سارية.

مقتضيات التحول وتاريخ السريان

١٢٩ [حُذفت]

١٣٠ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار:

(أ) على المحاسبة عن الأصول غير الملموسة المُقتناة ضمن عمليات تجميع أعمال يكون تاريخ الاتفاق بشأنها في ٣١ مارس ٢٠٠٤ أو بعده؛
(ب) على المحاسبة عن جميع الأصول غير الملموسة الأخرى – بأثر مستقبلي – من بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في ٣١ مارس ٢٠٠٤ أو بعده. وبالتالي، لا يجوز للمنشأة أن تعدل المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة المُثبتة في هذا التاريخ. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة، في ذلك التاريخ، أن تطبق هذا المعيار لإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية لمثل تلك الأصول غير الملموسة. وعندما تغير المنشأة تقديرها للعمر الإنتاجي لأصل، كنتيجة لإعادة التقدير هذا، فإنه يجب المحاسبة عن ذلك التغيير على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٨.
١٣٠ يجب على المنشأة أن تطبق التعديلات الواردة في الفقرة ٢ على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٦ أو بعده. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ٦ على فترة أبكر، فإنه يجب أن تُطبق هذه التعديلات على تلك الفترة الأبعد.
١٣٠ ب) عدل معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض القوائم المالية" (المنقح في ٢٠٠٧) المصطلحات المُستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى أنه عدل الفقرات ٨٥، ٨٦، و ١١٨ (هـ) (٣). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي ١ (المنقح في ٢٠٠٧) على فترة أبكر، فإنه يجب أن تُطبق التعديلات على تلك الفترة الأبعد.

١٣٠ ج) عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنقح في ٢٠٠٨) الفقرات ١٢، ٣٣–٣٥، ٦٨، ٦٩، ٩٤، و ١٣٠ وحذف الفقرتين ٣٨ و ١٢٩ وأضاف الفقرة ١١٥ (أ). عدل "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في أبريل ٢٠٠٩ الفقرتين ٣٦ و ٣٧. ويجب على المنشأة أن تطبق – بأثر مستقبلي – تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعده. ومن ثم، لا يجوز أن تُعدل المبالغ المُثبتة للأصول غير الملموسة والشهرة ضمن عمليات تجميع أعمال سابقة. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنقح في ٢٠٠٨) على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تطبق التعديلات على تلك الفترة الأبعد وأن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٣٠ د) عدلت الفقرات ٦٩، ٧٠ و ٩٨ وأضيفت الفقرة ٦٩ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو ٢٠٠٨. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٣٠ هـ. [حُذفت]

١٣٠ و) عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة"، المصدر في مايو ٢٠١١، الفقرة ٣ (هـ). يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١.

١٣٠ ز) عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، المصدر في مايو ٢٠١١، الفقرات ٨، ٣٣، ٤٧، ٥٠، ٧٥، ٧٨، ٨٢، و ٨٤، و ١٠٠ و ١٢٤، وحذف الفقرات ٣٩–٤١ و ١٣٠ (هـ). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.

١٣٠ ح عدل "التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقرير المالي دورة ٢٠١٠ - ٢٠١٢" المصدر في ديسمبر ٢٠١٣ الفقرة ٨٠. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠١٤ أو بعده. يسمح بالتطبيق الأكر من هذا التاريخ. إذا طبقت المنشأة التعديل على فترة أكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٣٠ ط يجب على المنشأة تطبيق التعديل الذي أدخلته "التحسينات السنوية دورة ٢٠١٠ - ٢٠١٢" على جميع إعادات التقييم التي تم إثباتها في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات وفي الفترة السنوية السابقة مباشرة. يجوز للمنشأة أيضاً عرض معلومات المقارنة المعدلة لأي فترات سابقة تم عرضها، لكنها ليست مطلوبة بذلك. وإذا عرضت أي منشأة معلومات مقارنة غير معدلة لأي فترات سابقة فيجب عليها أن تحدد بوضوح المعلومات التي لم يتم تعديلها وأن تبين أنه قد تم عرضها على أساس مختلف وأن تشرح ذلك الأساس.

١٣٠ ي عدل "توضيح الطرق المقبولة للإستهلاك والإطفاء" (التعديلات في معيار المحاسبة الدولي ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٨) المصدر في مايو ٢٠١٤ الفقرتين ٩٢ و ٩٨ واضاف الفقرات ٩٨ - ٩٨ ج. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات مستقبلياً على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعده. يسمح بالتطبيق قبل هذا التاريخ. إذا طبقت منشأة تلك التعديلات على فترة سابقة يجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

١٣٠ ك عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود من العملاء" المصدر في مايو ٢٠١٤ الفقرات ٣ و ١١٤ و ١١٦. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.

١٣٠ ل عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ المصدر في يناير ٢٠١٦ الفقرات ٣، ٦، و ١١٣، و ١١٤. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

١٣٠ م عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، الصادر في مايو ٢٠١٧، الفقرة ٣. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عند قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.

مبادلات الأصول المتشابهة

١٣١ يعني المتطلب الوارد في الفقرتين ١٢٩ و ١٣٠ (ب) بأن يطبق هذا المعيار - بأثر مستقبلي - أنه إذا قيسَت مُبادلة أصول قبل تاريخ سريان هذا المعيار على أساس المبلغ الدفترى للأصل المُتنازل عنه، فإن المنشأة لا تعيد عرض المبلغ الدفترى للأصل الذي تم اقتناؤه ليعكس قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء.

التطبيق المبكر

١٣٢ تُشجع المنشآت التي تنطبق عليها الفقرة ١٣٠ على أن تطبق متطلبات هذا المعيار قبل تواريخ السريان المحددة في الفقرة ١٣٠. وبالرغم من ذلك، إذا طبقت المنشأة هذا المعيار قبل تواريخ السريان تلك، فإنه يجب عليها - أيضاً - أن تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٦ (المُنقح في ٢٠٠٤) في الوقت نفسه.

سحب معيار المحاسبة الدولي ٣٨ (المصدر في ١٩٩٨)

١٣٣ يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي ٣٨ "الأصول غير الملموسة" (المصدر في ١٩٩٨).